

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

الغاية ١-٤: كفاءة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠

المؤشر ١-٤-٢: نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة/مؤمنة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات معترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة/مؤمنة، بحسب الجنس ونوع الحيازة

المعلومات المؤسسية

المنظمة / المنظمات:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي

المفاهيم والتعاريف

المفاهيم:

تستند المفاهيم الواردة أدناه إلى "المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي والغابات ومصائد الأسماك في سياق الأمن الغذائي الوطني" (اختصار VGGT)، التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة العالمية للأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢ وبالتالي هي تُعتبر معياراً مقبولاً على الصعيد الدولي. الأطر الدولية الأخرى التي تستخدم هذه المفاهيم هي أجندة الاتحاد الأفريقي بشأن الأرض على النحو المنصوص عليه في إطار عمل عام ٢٠٠٩ والمبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي في أفريقيا وخطة عمل نيروبي لعام ٢٠١٤ بشأن الاستثمارات البرية واسعة النطاق.

الحيازة: إن المجتمعات هي من تحدّد وتنظّم كيفية حصول الناس والمجتمعات وغيرها على إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية (بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات) من خلال نظم الحيازة. من شأن هذه النظم أن تحدّد من يمكنه استخدام أي من الموارد وطول المدة وتحت أي ظروف. وقد تستند نظم الحيازة إلى سياسات وقوانين مكتوبة، وكذلك إلى عادات وممارسات غير مكتوبة. ما من حقّ حيازي مطلق، بما في ذلك الملكية الخاصة. جميع حقوق الحيازة مفيدة بحقوق الآخرين وبالتدابير التي تتخذها الدول للأغراض العامة (VGGT، ٢٠١٢).

تصنيف نموذجي للحيازة: إنّ التصنيف النموذجي للحيازة هو أمر خاص بكل بلد ويشير إلى فئات حقوق الحيازة، على سبيل المثال الحيازة العرفية وحيازة الأصول المستأجرة والحيازة العامة والملكية الحرة. يمكن الاحتفاظ بالحقوق بشكل جماعي أو مشترك أو فردي وقد تغطّي عنصرًا أو أكثر من عناصر مجموعة الحقوق (الحق في التملك والسيطرة والاستبعاد والتمتع والتصرف).

إدارة الأراضي: القواعد والعمليات والبنى التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأرض واستخدامها (ونقلها)، وكيفية تنفيذ تلك القرارات وطريقة إدارة المصالح المتضاربة في الأرض. توفر الدول

اعترافاً قانونياً بحقوق الحيابة من خلال السياسات والقانون وخدمات إدارة الأراضي، وتحدد فئات الحقوق التي تعتبر رسمية.

التعريف:

يقيس المؤشر ١-٤-٢ الجزء المتعلق بالغاية ١-٤ (كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية). إنه يقيس نتائج السياسات التي تهدف إلى تعزيز أمن الحيابة للجميع، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة الأخرى.

يغطي المؤشر ١-٤-٢ (أ) كافة أنواع استخدام الأراضي (كتلك السكنية منها والتجارية والزراعية والحراجة وأراضي الرعي والأراضي الرطبة بناءً على التصنيف الموحد لاستخدام الأراضي) في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛ و (ب) كافة أنواع حيابة الأراضي على النحو المعترف به على مستوى البلد، مثل الملكية الحرة، وحيابة الأصول المستأجرة، والأراضي العامة، والحيابة العرفية. يمكن للفرد امتلاك أرض باسمه، أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، أو كأحد أفراد الأسرة المعيشية، أو جماعياً كواحد من مجموعة، أو تعاونية أو أي نوع آخر من الجمعيات.

حقوق الحيابة المضمونة: تتكون من عنصرين فرعيين: (١) الوثائق المعترف بها قانوناً و(٢) التصور الخاص بأمن الحيابة، وكلاهما ضروري لتوفير قياس كامل لأمن الحيابة.

الوثائق المعترف بها قانوناً: تشير الوثائق القانونية للحقوق إلى تسجيل ونشر المعلومات حول طبيعة وموقع الأرض والحقوق وأصحاب الحقوق في شكل معترف به من قبل الحكومة، وبالتالي يكون رسمياً. وبغرض احتساب المؤشر ١-٤-٢، ستحدد البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد الوثائق الخاصة بحقوق الأراضي التي سيتم الاعتراف بها قانوناً (انظر القسم التالي الأساس المنطقي).

ضمان أمن الحيابة: يشير مفهوم ضمان الحيابة إلى تصور الفرد لاحتمال الخسارة غير الطوعية للأرض، مثل عدم الموافقة على حقوق الملكية على الأرض أو القدرة على استخدامها، بغض النظر عن الوضع الرسمي ويمكن أن يكون أكثر تفاؤلاً أو تشاؤماً. على الرغم من أنه يمكن تصوّر غالبية تعرّض أولئك الذين ليس لديهم وثائق حقوق ملكية الأراضي للتهديد، ويمكن اعتبار من يملك هذه الوثائق محميّاً، إلا أنه قد تكون هناك حالات تكون فيها حقوق الأرض الموثقة وحدها غير كافية لضمان أمن الحيابة. بالمقابل، حتى بدون الوثائق المعترف بها قانوناً، قد يشعر الأفراد بأنهم محميون ضد الإخلاء أو التجريد من الممتلكات. وبالتالي، فإن النقاط وتحليل هذه النطاقات المتنوعة من الحالات سيتمكن من فهم أكثر شمولاً لأمن حيابة الأراضي، بناءً على السياق الخاص بكل دولة.

لأغراض إنشاء المؤشر (راجع القسم التالي ٣-١ للاطلاع على الأساس المنطقي)، فإننا نحدد تصورات الحيابة من ناحية أمنها إذا:

^١تشمل حقوق المجموعة الحقوق المشتركة أو الجماعية، ومن الأمثلة على ذلك الأراضي المشتركة في المكسيك (EJIDO)، وأقاليم السكان الأصليين في هندوراس، وDUAT what is DUAT دائمة للمجتمعات الريفية في موزمبيق. تحدث الحقوق الجماعية في موقف يتم فيه تعريف أصحاب الحقوق في الأرض والموارد الطبيعية بشكل واضح على أنهم مجموعة جماعية ولهم الحق في استبعاد الأطراف الثالثة من التمتع بتلك الحقوق.

- (أ) لم يقد مالك الأرض بالإبلاغ عن خوفه من الخسارة غير الطوعية للأرض خلال السنوات الخمس القادمة بسبب تهديدات داخل الأسرة أو من المجتمع أو من الخارج؛
- (ب) أبلغ مالك الأرض عن حقه في توريث الأرض.

مجموع السكان البالغين: يتمّ قياس سكان البلاد البالغين^٢ من خلال بيانات التعداد أو من خلال المسوح باستخدام إطار نموذجي مناسب.

الأساس المنطقي:

تواجه نظم الحيازة الإجهاد بشكل متزايد حيث يتطلب النمو السكاني في العالم الأمن الغذائي، كما أن التحضر والتدهور البيئي والمناخ هي عوامل تؤثر على استخدام الأراضي والإنتاجية. كما أنّ العديد من مشاكل الحيازة تنشأ بسبب ضعف إدارة الأراضي، والنزاعات حول حيازة الأراضي أو الاستثمارات الواسعة النطاق القائمة على الأرض، ومحاولات معالجة مشاكل الحيازة المرتبطة بازواجية أنظمة الحيازة. ترتبط الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ارتباطاً وثيقاً بالحصول على الموارد الطبيعية الأخرى وإدارتها، مثل الغابات والمياه ومصادر الأسماك والموارد المعدنية. تعد إدارة الحيازة عنصراً حاسماً في تحديد ما إذا كان الناس والمجتمعات وغيرهم يكتسبون الحقوق والالتزامات المرتبطة بها في كيفية استخدام الأراضي والموارد الطبيعية والسيطرة عليها. إن الاعتراف القانوني بحيازة المجموعة أو تبني إدارة الأراضي "المناسبة للغرض" واستخدامها للاعتراف بالحدود الخارجية للأراضي الموجودة تحت الترتيبات المجتمعية أو العرفية قد حظي باهتمام الحكومة بشكل متزايد في الماضي القريب.

وقد أدّى الطلب المتزايد على إصلاحات الأراضي لصالح الفقراء إلى الحاجة إلى مجموعة أساسية من مؤشرات الأراضي التي لها تطبيق وطني وقابلية للمقارنة العالمية، وبلغت ذروتها في المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة. سيوفر الإبلاغ المنتظم عن المؤشر ١-٤-٢ حافزاً لتحسين توفر البيانات من المسوح بالإضافة إلى انتظام الإبلاغ عن تقديم خدمات إدارة الأراضي للناس بواسطة السجلات والوكالات الأخرى المختصة. يقيس المؤشر ١-٤-٢ التقدم المحرز بحسب الجنس في أمن الحيازة.

إنّ جميع أشكال الحيازة يجب أن توفر للناس درجة من أمن الحيازة، مع اهتمام الدول بحماية حقوق الحيازة المشروعة، وضمان عدم إخلاء الأشخاص تعسفاً وعدم انتهاك حقوقهم المشروعة في الحيازة أو مخالفتها. إنّ تصورات ضمان الحيازة مهمة لأنها تؤثر على طريقة استخدام الأرض. قد تشمل مصادر انعدام الأمن التنافس من داخل الأسر المعيشية أو العائلات أو المجتمعات أو نتيجة تصرفات الحكومات أو طالبي الأراضي من القطاع الخاص. تتطلب حقوق أمن الحيازة للمرأة اهتماماً خاصاً ويمكن أن تتأثر بعدد من العوامل، بما في ذلك علاقات القوة داخل الأسرة المعيشية، أو عدم المساواة على مستوى المجتمع، أو أنظمة الحيازة المختلفة، والتي يمكن تبويبها مقابل عوامل الاختلاف الأخرى لضمان عدم استثناء المرأة. أما إذا ما قيس على المستوى الفردي، فإن الحق في التوريث هو بديل آخر لتصور أمن الحيازة. وتعدّ قدرة المرأة على التأثير على عمليات نقل الأراضي بين الأجيال جانباً مهماً في تمكين المرأة (وهي إحدى الطرق التي يرتبط بها هذا المؤشر بالمؤشر ٥-أ-١)

^٢ سيتم تطبيق التعريف القانوني الخاص بكل بلد لـ "شخص بالغ"

^٣ أدت هذه الحاجة إلى البيانات إلى تعاون بين موند الأمم المتحدة ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية والبنك الدولي في عام ٢٠١٢، بتيسير من الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، لوضع مجموعة من المؤشرات الأساسية للأراضي لقياس أمن الحيازة على الصعيد العالمي وعلى صعيد البلد؛ شهدت العملية بداية المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي (GLII)، وهي منصة يستخدمها مجتمع الأراضي العالمي للتأكيد على الحاجة إلى أمن الحيازة من خلال وضع السياسات القائمة على الأدلة من خلال المزيد من البيانات الأفضل.

يُعتبر كل من "التوثيق المعترف به قانوناً" و "تصور أمن الحيازة" جزآن مكملان لهذا المؤشر ويعكسان العديد من الرؤى، على النحو التالي: (١) تُعتبر الأرض إحدى الأصول الرئيسية الضرورية للحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان وتحقيق تكافؤ الفرص، بما في ذلك حسب الجنس؛ (٢) تخلق حيازة الأراضي الآمنة حوافز للاستثمار في الأرض، وتسمح بنقل الأرض، وتخلق الشروط المؤسسية المسبقة لاستخدام الأرض كضمان للحصول على تمويل لأي نشاط اقتصادي؛ (٣) هناك حاجة لاستكمال التدابير الرسمية لأمن الحيازة بالتدابير القائمة على التصور (الشعور بالأمن للملكية حسب تصور أو شعور الافراد).

إن هذا المؤشر هو بمثابة إعلام للسياسات وسيسمح بتقييم النتائج المحددة والأولويات العملية لأجراء المزيد من التحسينات في مسألة أمن الحيازة على مستوى البلد. ومن شأن الإبلاغ المنتظم عن عنصر المؤشر ١-٤-٢ أن:

- يوفر حوافز للحكومات لتحسين الأداء عند التقدّم مع الإدارة الرشيدة للأراضي
- يبلغ الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول إلى أي مدى تعترف الأطر القانونية والمؤسسية للبلدان وتدعم مختلف فئات حيازة الأراضي
- يوفر معلومات حول القدرة على التنفيذ لحماية مثل هذه الحقوق في الممارسة العملية، وكذلك في التقدم
- يحدّد نطاق الإجراءات الإضافية المطلوبة على مستوى البلد وكذلك على المستوى دون الوطني أو لفئات معينة أو كيانات جغرافية أو أنظمة إيكولوجية، و
- يوفر المساواة بين الرجل والمرأة في ما يخصّ حقوق الأرض.

التفسير:

أحد الدوافع التي تجعل المؤشر قابلاً للتنفيذ هو أنه في العديد من البلدان النامية، يمكن أن تكون الفجوة بين البيانات المتعلقة بتوافر الوثائق وتصور أمن الحيازة كبيرة جداً. فعلى سبيل المثال، قد يُنظر إلى الحيازة على أنها آمنة، على الرغم من عدم توثيق الحقوق رسمياً، كما في حالة النظم العرفية وتدابير إدارة الأراضي المحلية الموثوقة. أو على العكس، قد يُنظر إلى الحيازة على أنها غير آمنة حتى عندما يكون هناك مستوى عالٍ من التوثيق الرسمي للحقوق. يمكن أن يكون سبب هذا الوضع الأخير عوامل مختلفة، بما في ذلك محدودية الثقة في خدمات إدارة الأراضي، والوثائق المزدوجة المحتملة، وارتفاع تكلفة وجود مؤسسات حكومية تحمي هذه الحقوق.

سيوفر الإبلاغ عن الأمن المتصور معلومات مهمة عن رضا الناس عن الجودة المؤسسية للخدمة والشفافية والملاءمة وسهولة الوصول إلى خدمات إدارة الأراضي وأنظمة العدالة والقدرة على تحمل تكلفتها.

التعليقات والقيود:

في عام ٢٠١٦، أُبلغ ما مجموعه ١١٦ بلداً عن وجود أنظمة إلكترونية لمعلومات الأراضي. ستواجه البلدان التي لديها أنظمة ورقية المزيد من الصعوبات في الإبلاغ عن البيانات الإدارية وستكون مسوح الأسر المعيشية هي المصدر الرئيس لبيانات هذا المؤشر في هذه البلدان. ويمثل توسيع رقمنة السجلات وإدارة بيانات الأراضي إحدى الطرق لتسهيل عملية الإبلاغ عن البيانات الإدارية لهذا المؤشر. إلا أن التغطية قد تنحرف جغرافياً، على سبيل المثال نحو مناطق معيّنة حضرية أو ريفية حيث تتركز التغطية المسحية، وبالتالي يجب أن تقوم بلدان محددة بأخذ الأبعاد دون الوطنية بالاعتبار ونقلها في التقارير السردية لتتوافق مع البيانات الأساسية بشكل صحيح.

في الدول الفدرالية التي لديها أنظمة لا مركزية لسجل الأراضي ولا توجد فيها تقارير مركزية بعد، سيتم وضع أنظمة للإبلاغ عن البيانات من أجل التجميع. بالنسبة للبلدان التي لا يقوم فيها نظام إدارة الأراضي بعد بجمع معلومات عن النوع الاجتماعي، ولا يمكن احتساب التصنيف بين الجنسين باستخدام بيانات أساسية أخرى (أرقام الضمان الاجتماعي، الهوية الشخصية، إلخ)، يتم تشجيع الوكالات المختصة بالأراضي على البدء في توسيع هذا عن طريق تسجيل جنس مالكي أو مستخدمي الأراضي المسجلة حديثاً.

معظم العينات المستهدفة في مسح الأسر المعيشية الوطنية كبيرة بما يكفي لتوفير القدرة الإحصائية للتصنيف بحسب الجنس ونوع الحيازة على المستويات الريفية والحضرية وشبه الوطنية. وتخمين مدى أمن الحيازة لدى السكان البالغين على أساس شبكة المسوح المتوفرة حالياً، سوف يتطلب استخدام مجموعة موحدة من الأسئلة من أجل إمكان الجمع بين المسوح. ومع ذلك، فحتى المسوح الممثلة على المستوى الوطني تميل إلى تغطية شرائح معينة من السكان (أولئك الذين يعيشون في المناطق الزراعية، والأسر التي توجد فيها نساء في سن الإنجاب، والمناطق الحضرية الرسمية وما إلى ذلك). فحتى عندما يتم تجميع كل المسوح المتواجدة، قد يكون هناك زيول من السكان التي لم يتم التقاطها بواسطة عمليات المسح وبالتالي لا وجود لأي بيانات عن أمن الحيازة خاص بهؤلاء. وقد يشمل ذلك الأسر التي تعيش في مناطق بعيدة جداً أو مكلفة للوصول إليها، مثل مناطق الحرجية.

تقوم المسوح الأسرية عموماً بجمع البيانات على مستوى الأسرة من المجيبين بالنيابة. إذ لا يتم إجراء المقابلات إلا مع رأس العائلة أو مع الشخص الأكثر دراية في الأسرة، كما هو موضح أيضاً في المذكرة المنهجية لأمانة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDG) للمؤشر ٥-أ-١. وي طرح هذا النهج إشكالية حيال قياس حقوق وأمن الحيازة بسبب جزاء أخطاء القياس غير العشوائية^٤. على سبيل المثال، يميل الإبلاغ بالنيابة بواسطة أحد أفراد الأسرة إلى تعيين الحقوق بشكل غير صحيح وإساءة تقدير والتقليل من حقوق المرأة والرجل على حد سواء في استخدام الأرض. ولذلك يجب أن يستند المؤشر ١-٤-٢ إلى الإبلاغ الذاتي عوضاً عن البيانات المأخوذة بالنيابة. لذا ما لم يتم مسح جميع أفراد الأسرة المعيشية، ينبغي فقط الإبلاغ عن أولئك الذين شملهم المسح، مع تقدير عدد السكان البالغين على أساس العينة الأصغر المذكورة. يؤثر نقص المعلومات هذا على قيمة البسط الخاصة بالمؤشر فقط؛ ليس له أي تأثير على المقام الذي يجب أن يكون دائماً مجموع السكان البالغين. بمعنى آخر، يقوم المؤشر بالإبلاغ عن وتتبع نسبة السكان الذين أفادوا شخصياً في بياناتهم بأنهم يتمتعون بأمن الحيازة. لا يمكن افتراض أمن الحيازة لدى الأشخاص الذين لا تتوفر أي معلومات عنهم، وبالتالي لا يتم حسابهم في البسط. يجب على مكاتب الإحصاء الوطنية الإبلاغ عن البيانات التي تم جمعها في المسوح الأسرية باعتبارها بيانات على مستوى فردي تتوافق مع المستجيب ولا يتم استقرارها على بقية أفراد الأسرة. كما تجدر الإشارة بوضوح إلى كل القيود التي تعيق تمثيل هذه البيانات في البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد بحيث يتم تقديمها أثناء رفع التقارير، بما في ذلك من الذي تم تضمينه في التعداد.

ستظل البيانات مستخدمة في البلدان التي ليس لديها بعد أدوات استقصائية تغطي الأفراد، بينما يتم توسيع القدرة على توسيع نطاق أخذ العينات والإبلاغ الذاتي الفردي من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية بشكل تدريجي من خلال المسح الإحصائي السكاني والدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات ونظام إدارة السجلات والمحفوظات وغيرها من أنواع المسوح بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. تتطلب مواجهة هذا التحدي جهوداً مشتركة. سوف يعمل الأوصياء على مؤشرات حقوق الأرض ١-

^٤ كشفت النتائج المستخلصة من التجربة المنهجية لقياس ملكية الأصول من تجربة المنظور الجنساني (MEXA) أن البيانات الواردة من المجيبين بالوكالة تعطي تقديرات مختلفة عن البيانات المبلغ عنها ذاتياً، مع وجود اختلافات حسب الأصول ونوع الملكية وجنس المالك. على سبيل المثال، وجدت الدراسة أن البيانات المبلغ عنها ذاتياً تزيد من ملكية كل من النساء والرجال للأراضي الزراعية في أوغندا. هذه الزيادة أكبر للرجال (١٥ نقطة مئوية) مقارنة بالنساء (١٠ نقاط مئوية)، وهي أقل وضوحاً عندما نفكر في الملكية الموثقة (+٧ نقاط مئوية للرجال و +٢ نقطة مئوية للنساء) (كبلينك ومويلان، ٢٠١٦).

٢-٤ و ١-٥-١، وأصحاب المصلحة المعنيين من قطاع الأراضي، مع أمناء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى أيضاً على إجراء مسح للأفراد، لا سيما مكاتب الإحصاء الوطنية، لتحديد الأساليب الفعالة للبدء بملء الفراغ في البيانات المبلغ عنها ذاتياً. يجب دعم مكاتب الإحصاء الوطنية لجمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات مع أفراد الأسرة البالغين. سيستفيد الأوصياء من عمل مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين EDGE التابع للأمم المتحدة، على وجه الخصوص، لأنه الأكثر تقدماً في استخدام واختبار منهجيات ومقاربات تراعي الفوارق بين الجنسين. فقد وجدوا أن هذا النهج مجدٍ وطوروا مواد تدريبية وأدوات خاصة بجمع البيانات المناسبة لهذا الجهد.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتكون المؤشر ١-٤-٢ من جزأين: (أ) يقيس حالات البالغين الذين يملكون الوثائق الخاصة بالأرض المعترف بها قانوناً بين مجموع السكان البالغين؛ في حين يركّز (ب) على حالات البالغين الذين يبلغون عن تصوّرهم لحقوقهم الأمانة في الأرض بين السكان البالغين. يوفر الجزء (أ) والجزء (ب) مجموعتين متكاملتين من البيانات حول أمن حقوق الحيازة، اللازمة لقياس المؤشر.

الجزء (أ): الأشخاص الذين يملكون الوثائق الخاصة بالأرض المعترف بها قانوناً $100 \times$
مجموع السكان البالغين

الجزء (ب): الأشخاص الذين يتصوّرون أن حقوقهم آمنة $100 \times$
مجموع السكان البالغين

سيتم احتساب الجزء "أ" باستخدام بيانات التعداد السكاني الوطني أو بيانات المسوح الأسرية التي تم إنشاؤها بواسطة النظام الإحصاءات الوطنية و / أو البيانات الإدارية التي تم إنشاؤها بواسطة وكالة الأراضي (حسب توفر البيانات)^٦.

سيتم احتساب الجزء "ب" باستخدام بيانات التعداد السكاني الوطني أو بيانات المسوح الأسرية التي تتميز بأسئلة التصور المتفق عليها عالمياً من خلال اجتماعات الجمعية العامة العادية والموحدة ضمن وحدة نمطية مع الأسئلة الأساسية التي نوقشت في القسم ١-٥-١. يعطي المؤشر وزناً متساوياً لكلي المكونين.

المؤشر ١-٤-٢ = ٠,٥ * الجزء (أ) + ٠,٥ * الجزء (ب)

⁵ <https://unstats.un.org/edge/>

^٦ إن القرار بشأن مصدر البيانات سيتم أخذه على مستوى البلد المعين.

التفصيل:

سيتم تفصيل هذا المؤشر بحسب الجنس ونوع الحيازة، باستخدام المعايير التي وضعها الفريق العامل المعني بتفصيل البيانات، وهو مجموعة فرعية تابعة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة⁷.

معالجة القيم الناقصة:

لا ينطبق

المجاميع الإقليمية:

لا ينطبق

مصادر التفاوت:

لا ينطبق

الوسائل والتوجيهات المتاحة للبلدان من أجل تجميع البيانات على المستوى الوطني:

لا ينطبق

ضمان الجودة

لا ينطبق

مصادر البيانات

مصادر البيانات المستخدمة هي التعدادات السكانية، والمسوح الأسرية المتعددة الموضوعات التي تديرها المنظمات الإحصائية الوطنية، استناداً إلى التوافر، والبيانات الإدارية عن حيازة الأراضي التي تبلغ عنها المؤسسات الوطنية للأراضي (في معظم الحالات، سجلات الأراضي والمساحة).

المسوح والتعدادات الأسرية

تعدّ المسوحات الأسرية والتعدادات السكانية التي تنفذها وكالات الإحصاءات الوطنية مصدراً رئيساً للمعلومات لاحتساب المؤشر.

التعدادات: توفر تعداداً كاملاً لجميع سكان البلد في وقت محدد. في العديد من التعدادات الحديثة، يتم جمع الأسئلة المتعلقة بخصائص الأسرة، بما في ذلك الوحدات المختصرة بشأن أمن الحيازة. حتى الآن، أجرت ٤١ دولة تعداداً تم فيه إدراج أسئلة حول حيازة الأراضي. ويتم التداول مع منظمة الأغذية والزراعة (القيّمة على المؤشر ٥-أ - ١) في خيارات توسيع نطاق الأسئلة المتعلقة بالأرض في التعداد الزراعي المقبل.

⁷ https://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-05/12_14.%20Data%20disaggregation_plenary.pdf

المسوح الخاصة بالاستهلاك / الإنفاق على مستوى الأسرة: لتوفير معلومات مجمعة حول مستويات الاستهلاك، والأسعار، وغالباً تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، تجري العديد من الدول هذا النوع من المسوح. وتتضمن في الغالب أسئلة حول كيفية الوصول إلى الأراضي السكنية، كأحد الأصول الرئيسية، ولكن نادراً ما تذهب إلى أبعد من ذلك من حيث نوع المستندات الموجودة أو جنس أصحاب الحقوق. غالباً ما يتم تضمين الوحدات السكنية الموسعة، والتي تحتوي بالفعل على بعض الأسئلة حول وضع حيازة المسكن والوثائق الموجودة. بالتشاور مع مكتب الإحصاء الوطني، سيتم ضبط هذه الوحدات لتغطي بشكل كامل المسائل الأساسية المتعلقة بالأرض والمحددة في المؤشر ١-٤-٢.

المسوح الأسرية المتعددة الموضوعات: بناءً على الحاجة إلى توليد تقديرات موثوقة للفقير وفهم العوامل التي تؤدي بالأسر إلى الفقر أو الهروب منه في البلدان النامية، تشمل هذه المسوح قائمة بأفراد الأسر المعيشية، في المناطق التي تشكل الزراعة فيها مصدرًا رئيساً للقمّة العيش، وهي وحدة زراعية مفصلة تحصل في كثير من الحالات على معلومات خاصة بوضع الحيازة والملكية والإنتاج على مستوى قطعة الأرض. وقد تم إدراج الأسئلة الأساسية بالنسبة إلى المؤشر ١-٤-٢ كما والمؤشر ٥-١-١ في نهج مسح قياس مستويات المعيشة، والذي يتضمن المسوح الفردية ويولي الكثير من التركيز على قياس الدينامية داخل الأسرة المعيشية من خلال التقارير المباشرة.

المسوح الديموغرافية والصحية (DHS): استجابة للحاجة إلى المزيد من المعلومات الأكثر تواتراً وموثوقية عن السكان والصحة، لا سيما في البلدان النامية، توفر هذه الأنواع من المسوح بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني حول مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك الخصوبة وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والنوع الاجتماعي وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والتغذية. ويُدار الاستبيان النموذجي، الذي يتم مراجعته بانتظام لإدماج القضايا الناشئة حديثاً، على مستوى الأسرة المعيشية كما وعلى المستوى الفردي. هو مسح تمثيلي على المستوى الوطني. في غالبية المسوح الديموغرافية والصحية، يشمل الأشخاص المؤهلون لإجراء المقابلات الفردية النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩) والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ أو ١٥-٥٤ أو ١٥-٥٩. تتضمن الاستبيانات الفردية في النسخة الأخير (الجولة ٧) أسئلة حول ما إذا كان المستجيبون يمتلكون أرضاً، وإذا كان لديهم مستندات ملكية رسمية، وما إذا كان اسمهم مدرجاً في هذه المستندات.

المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS): المسوح التي تنفذها مكاتب الإحصاءات الوطنية في إطار البرنامج الذي طورته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتوفير بيانات قابلة للمقارنة دولياً وذات جودة إحصائية عن حالة الأطفال والنساء. وهي تغطي موضوعات مثل الصحة والتعليم وحماية الطفل والمياه والصرف الصحي. يتبع تصميم المسح وبشكل كثيف أسئلة ووحدات المسوح الديموغرافية والصحية. الأمر الذي يسهل إجراء المقارنة عبر البلدان بين التقديرات الحاصلة باستخدام بيانات المسوح الديموغرافية والصحية وتلك التي تم الحصول عليها باستخدام بيانات المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات. بالإضافة إلى الاستبيان الأسري، هناك استبيانات معنية بالنساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩)، والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة والأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وخمس سنوات وبين ٥ سنوات و ١٧ سنة). يتضمن الاستبيان الأسري أسئلة حول ملكية الأرض التي يمكن استخدامها للزراعة من قبل أي فرد من أفراد الأسرة، وحول حجم الأرض الزراعية التي يملكها أفراد الأسرة. كما يحتوي على أسئلة حول ملكية / إيجار المسكن الذي تعيش فيه الأسرة.

ما زالت المناقشات جارية بين الفرق المسؤولة عن المسوح الديموغرافية والصحية والمسوح المتعددة المؤشرات، وتحديدًا في ما خصّ توسيع نطاق الأسئلة المعنية بالأرض في مسوحها المعيارية والممثلة على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تغطية جميع متطلبات بيانات المؤشر ١-٤-٢.

المسوح المعنية بعدم الانصاف الحضري (UIS): تمّ تصميم هذه المسوح المتخصّصة من قبل منظمة الأمم المتحدة للموئل HABITAT كمسوح أسرية لرصد وتقييم تغطية خدمات المياه والصرف الصحي وغيرها من الموضوعات المتعلقة بأوجه عدم الانصاف الحضري، بما في ذلك الحيازة. في الأونة الأخيرة، تم توسيع نطاق هذه المسوح لتشمل المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء. وستتم مراجعة المسوح المعنية بعدم الانصاف الحضري القادمة لضمان تغطية متطلبات البيانات المطلوبة للمؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

البيانات الإدارية

يعد إنتاج سجلات وخرائط الأراضي من المهام الأساسية لدوائر تسجيل الأراضي العامة، مع اعتماد الوثائق المعترف بها قانوناً. كما أن المعلومات الواردة في سجلات الأراضي هذه (١) كأسماء الأشخاص الذين لديهم حقوق، و (٢) نوع الحقوق و (٣) الموقع ، لا تُعدّ أمراً صعب الإبلاغ من حيث المبدأ إذا ما تم حفظ السجلات في برامج ممكنة. وباستخدام المسوح الأسرية، يمكن التحقق من معلومات الأرض هذه مقابل معلومات المسح المتعلقة بالجودة والتغطية. في حالة الحقوق المشتركة أو الجماعية المسجلة، يكون تحديد أعضاء المجموعة الذين يحصلون على أمن الحيازة من خلال تسجيلها ممكناً على حد سواء.

ومن شأن البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد أن تشمل قاعدة بيانات خاصة بوصف بنية الأرض، وتوفّر المعلومات والنهج المتّبع لإعداد تقارير الروتينية لأهداف التنمية المستدامة.

عملية الجمع:

قامت الجهات الراعية للمؤشر ١-٤-٢ مع الفاو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، راعيي المؤشر ٥-أ-١^٨، بوضع أداة مسحية موحّدة ومتناسكة وموجزة مع أسئلة أساسية لأن متطلبات جمع البيانات متشابهة جزئياً. يعمل توحيد تعريف المؤشرات على تحسين قابلية مقارنة البيانات بين البلدان. من المتوقع أن يرتفع نطاق وقدرة جمع البيانات الموحدة وتحليلها والإبلاغ عنها عبر مكاتب الإحصاءات الوطنية مع الجمع التدريجي للبيانات وتنفيذ المنهجية.

ستكون الوحدة متاحة لمكاتب الإحصاءات الوطنية لدمجها في أدوات المسح المتواجدة فعلياً، وسيتم استخدامها من قبل البرامج الدولية الأخرى للمسوح الأسرية التي تعمل مع مكاتب الإحصاءات الوطنية، (مثل مسح قياس مستويات المعيشة LSMS والمسح المعني بعدم الانصاف الحضري UIS). يمكن استخدام هذه الوحدة أيضاً في أي أداة مسح تكملية أخرى تنفذها جهات فاعلة أخرى، باستخدام بروتوكول جمع البيانات الذي يفي بمتطلبات المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة، في حين تقوم مكاتب الإحصاء الوطنية بالموافقة على البيانات التي يتم إنتاجها والإبلاغ عنها إلى الجهات الراعية. بالإضافة إلى ذلك، وافقت كل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID ومؤسسة التصديّ لتحديات الألفية MCC، على دمج الأسئلة الأساسية الواردة في المؤشرين ٥-أ-١ و ١-٤-٢ في التقييمات المستقبلية لتأثير الأراضي وقد بدأت بالفعل بتطبيق ذلك على التقييمات القادمة. قامت مبادرة فهرس حقوق الملكية بدمج أسئلة أهداف التنمية المستدامة في أدوات جمع البيانات الخاصة بها حول تصورات أمن الحيازة. ومن شأن هذه المجموعة من الجهود أن تزيد توافر البيانات وبذل الجهود من قبل مكاتب الإحصاءات الوطنية للإبلاغ عن هذا المؤشر.

^٨ عنوان المؤشر ٥-أ-١: (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ و (ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة

سيتم إعداد البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد والتي توفر قائمة جرد لأنواع الحيازة ونوع المستندات المستخدمة، وتحدّد الوثائق المعترف بها قانوناً كدليل على حقوق الأرض مع صور لكل وثيقة، وتوضّح المراسلات بين هذين النوعين من مجموعات البيانات (البيانات المسحية والبيانات الإدارية). سوف تضمن هذه الأداة اتساق التعاريف بين كافة البلدان. وسيتم أيضاً استخدام البيانات الوصفية الخاصة بالبلد من أجل المسوح المفصلة على قياس البلد.

توافر البيانات

تم تصنيف هذا المؤشر على أنه من المستوى الثالث ولكن سيتم رفع طلب لإعادة تصنيفه ليكون من المستوى الثاني إلى الاجتماع السادس لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDG).

تقوم مؤسسات إدارة الأراضي بشكل روتيني بإنتاج البيانات الإدارية. ويمكن للـ ١١٦ دولة التي أبلغت عن وجود أنظمة إلكترونية للمعلومات الخاصة بالأراضي، توليد البيانات المطلوبة بتكلفة منخفضة بشكل روتيني، وعلى مستويات عالية من التفصيل، بمجرد تحديد طلبات لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة.

قامت المسوح الأسرية المتعددة الموضوعات والممثلة على الصعيد الوطني بجمع البيانات المتعلقة بالأراضي في العديد من البلدان. توفر هذه البيانات المعلومات، بشكل منفصل للأراضي السكنية وغير السكنية، حول (١) حصة الأفراد الذين لديهم حقوق موثقة قانوناً؛ و(٢) حصة الأفراد الذين يرون أن حقوقهم آمنة. كما توفر هذه المسوح البيانات الخاصة باتنين من العناصر الرئيسية الأخرى، على وجه التحديد (أ) نوع الوثائق المبلّغ عنها و (ب) تصوّر أمن الحيازة بحسب نوع الحيازة وغيرها من التصنيفات التي نوقشت أعلاه.

الجدول الزمني

سيكون جمع البيانات من مسؤولية الوكالات الوطنية. يتم إجراء المسوح الديمغرافية والصحية DHS والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات MICS ومسوح قياس مستويات المعيشة LSMS في دورة مدتها حوالي ثلاث سنوات، بينما تتوفر بيانات التعداد كل ١٠ سنوات. يمكن الإبلاغ عن البيانات الإدارية على أساس سنوي حيث تكون نظم معلومات الأراضي إلكترونية بالكامل، مع إتاحة البيانات السكانية المصاحبة لها من التعدادات أو الإسقاطات الناجمة عنها.

من خلال اجتماعات فريق الخبراء التي تم عقدها، تمكّنت الجهات الراعية من تجميع شبكة من مكاتب الإحصاء الوطنية ومؤسسات إدارة الأراضي للربط بين مكاتب الإحصاء الوطنية وممثليها الإقليميين، وتوفير البيانات الإدارية. وسيعمل كل من البنك الدولي وموئل الأمم المتحدة والفريق العامل العالمي للجهات المانحة GDWGL والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي / المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي GLTN / GLII والشركاء الآخرون، على دعم تقوية القدرات على المستويين الإقليمي والوطني للجهات المزوّدة بالبيانات وآليات الإبلاغ، وتعزيز فهم هذا المؤشر على كافة المستويات. كما وتستمر الاستثمارات المنسقة لتوسيع نطاق توافر البيانات من خلال دمج وحدة بيانات الأراضي الموحدة مع الأسئلة الأساسية في المسوح القادمة، على النحو المشار إليه أعلاه.

قامت الجهات الراعية بدعم من الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي/ المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي بتقييم القدرات^٩ حول مدى استعداد وقدرة مكاتب الإحصاء الوطنية على الإبلاغ عن المؤشر ١-٤-٢. تظهر النتائج أن مكاتب الإحصاء الوطنية توافق على البناء على أنظمة المسح الوطنية الحالية، وهي على استعداد للتنسيق مع وكالات الأراضي لتوليد البيانات والإبلاغ عن هذا المؤشر. كما تم تحديد الاحتياجات من القدرات واستخدامها لتطوير استراتيجية قطرية لتطوير القدرات لصالح مكاتب الإحصاء الوطنية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة. وقد وافقت الجهات الراعية للمؤشرين ١-٤-٢ و ١-٥-١ على العمل عن كثب مع الوكالات الإحصائية الوطنية والإقليمية والشركاء العالميين لدعم جمع البيانات الخاصة بالبلد وتحليلها والإبلاغ عنها. سيتم تطوير دعم مماثل لبناء القدرات لوكالات الأراضي لإقامة نظم للإبلاغ الإلكتروني مصنفة حسب نوع الجنس.

الجهات المزودة بالبيانات

الجهات المزودة بالبيانات الوطنية:

- الوكالات الإحصائية-المسوح
- المصادر الإدارية الحكومية، كدوائر السجلات أو المساحة
- التجميع والإبلاغ على المستوى العالمي:
- مؤئل الأمم المتحدة -برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- البنك الدولي

تم تطوير المنهجية وأدوات جمع البيانات بدعم من مكاتب الإحصاءات الوطنية (كولومبيا، الهند، جامايكا، تنزانيا، أوغندا، الكامبيرون، الولايات المتحدة الأمريكية، مركز إفريقيا للإحصاء / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) ووكالات الأراضي (بلجيكا، البرازيل، كولومبيا، جمهورية كوريا، المكسيك، هولندا، رومانيا، إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة وأوغندا) والمنظمات الإقليمية لوكالات الأراضي (السجلات والمساحة والوزارات المسؤولة عن الأراضي) من خلال اجتماعات فريق الخبراء الدولي. تم تطوير أداة جمع البيانات بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة / مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين EDGE لمواصلة الأدوات الخاصة بالمؤشرين ١-٤-٢ و ١-٥-١.

يتم دعم تطوير مؤشر أهداف التنمية المستدامة هذا من قبل الفريق العامل العالمي للجهات المانحة (GDWGL). وهي عبارة عن شبكة من ٢٤ جهة مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف ومنظمات دولية ملتزمة بتحسين إدارة الأراضي في جميع أنحاء العالم والتي تمثل مجتمعة تقريباً جميع مساعدات العالمية للجهات المانحة في قطاع الأراضي: الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (GLTN) والمبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي (GLII)، وهي شبكة تضم أكثر من ٧٠ من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية ومنظمات البحث والتدريب؛ الائتلاف الدولي للأراضي (ILC)، وهو تحالف يضم أكثر من ٢٠٠ منظمة حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال

^٩ تم تلقي التقارير من ١٧ دولة: بوتان، بنغلادش، كامبيرون، تونس، تنزانيا، سنغال، أوغندا، موريشيوس، كولومبيا، اليابان، سلوفانيا، السويد، جامايكا، سنغافورة، مدغشقر، النيجر، الهند.

الأرض؛ والاتحاد الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ مصرف التنمية الإفريقي – المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي.

الجهات الممّعة للبيانات

- مؤئل الأمم المتحدة -برنامج الأمم المتحدة للتجمعات البشرية
- البنك الدولي

المراجع

Kilic, T., and Moylan, H. (2016). "Methodological experiment on measuring asset ownership from a gender perspective (MEXA): technical report." Washington, DC: World Bank

وثائق معيارية مختارة معنية بسياسة الأرض

Africa Union, African Development bank and United Nations Economic Commission for Africa (1999). *Land Policy in Africa: A Framework to Strengthen Land Rights, Enhance Productivity and Secure Livelihoods*. Available at: <https://www.uneca.org/publications/framework-and-guidelines-landpolicy-africa>

Africa Union, African Development bank and United Nations Economic Commission for Africa (2014). *Guiding Principles on Large-Scale Land-Based Investment in Africa*. Nairobi. Available at: https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/guiding_principles_eng_rev_era_size.pdf

Food and Agriculture Organization of the United Nations (2012). *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Available at: <http://www.fao.org/docrep/016/i2801e/i2801e.pdf>

إجراءات اجتماعات فريق الخبراء بشأن المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة اجتماعات فريق الخبراء حول تطوير المنهجية باستخدام بيانات المسح:

<https://gltn.net/home/download/international-expert-group-meeting-on-land-tenure-security-to-develop-a-set-of-household-survey-questions-for-monitoring-sdg-indicator-1-4-2/?wpdmdl=111>

اجتماعات فريق الخبراء حول تطوير المنهجية باستخدام البيانات الإدارية (<http://documents.worldbank.org/curated/en/482991505367111149/pdf/119691-WP-P095390-PUBLIC-SDGEGMproceedingsuseofadministrativedatalandagencies.pdf>)

وحدة الأسئلة الأساسية الموحدة للأرض للمؤشرين ١-٤-٢ و ١-٥-أ (منظمة الأغذية والزراعة، مؤئل الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البنك الدولي). وحدة لإجراء المقابلات الفردية قيد الإعداد؛ نسخة للمسوح المنزلية مع المجيبين بالنيابة؛ متاح على:

المؤشرات ذات الصلة

هذا المؤشر هو الهدف الأول، ويتعلق أيضًا بشكل خاص بالهدف الخامس، ٥-أ-١ (الوصول إلى الأراضي الزراعية) و٥-أ-٢ (الإطار القانوني لإدارة الأراضي). كما أن ضمان الحيازة أمر مهم بالنسبة للهدف الثاني، الغاية ٢-٣ (يتناول المؤشران ٢-٣-١ و ٢-٣-٢ الذي يتناول صغار المزارعين)؛ الغاية ٢-٤ (المؤشر ٢-٤-١ المعني بالمناطق الزراعية)، والهدف الحادي عشر، الغاية ١١-١ (الوصول إلى مساكن بأسعار مناسبة / ترقية الأحياء الفقيرة) والغاية ١١-٣ (التوسع الحضري المستدام). كما تؤثر حيازة الأراضي على استخدام الأراضي وبالتالي فهي مفتاح تحقيق الهدف الرابع عشر (ب) لتوفير الوصول إلى الصيادين على نطاق صغير والموارد البحرية، والهدف الخامس عشر بشأن الاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية. وبالمثل، تعد الأرض مصدرًا مهمًا للنزاع، وبالتالي فهي مهمة أيضًا للهدف السادس عشر لتعزيز السلام والمجتمعات والمؤسسات الشاملة.